مظاهر التعليل النحوي في كتاب "أسرار العربية" لابن الأنباري

Rizki Gumilar
King Saud University
Email: rizki@bahasa.iou.edu.gm

Abstrak

Buku "*Asrar al-Arabia*" merupakan salah satu buku *Ibn al-Anbari* yang paling menonjol dalam ilmu Nahwu. Buku ini berisi aspek aplikatif dalam *'illat nahwiyyah*, maka karena itu kita dapati ia dipenuhi dengan *ta'lilat*, hampir-hampir setiap hukum nahwu yang ada dibumbui dengan *'illat*, dan ia tersebar di setiap halaman. Penelitian ini terdiri dari enam bagian, yaitu: biografi singkat pengarang, tujuan pengarang yang ditunjukkan dalam pendahuluan buku, pendekatan pengarang terhadap *ta'lil nahwu*, metode pengarang dalam menyampaikan idenya, bukti-bukti yang digunakan dalam menyampaikan argumen, dan pendapat peneliti tentang buku tersebut serta faidah yang bisa diambil dari buku tersebut. Penelitian ini merupakan salah satu penelitian pustaka yang bergantung pada dokumen dan buku serta tidak membutuhkan materi lapangan. Pendekatan yang digunakan adalah pendekatan deskriptif, yaitu metode yang mempelajari fenomena ilmiah melalui deskripsi, hingga peneliti sampai pada penjelasan yang memiliki data, yang data tersebut memberikan kemampuan untuk membatasi kerangka kerja untuk masalah tersebut. Kesimpulan yang dapat dipetik dari buku ini: bahwa perbedaan buku ini dari buku lainnya adalah buku ini dianggap sebagai buku yang komprehensif untuk *'illat nahwiyyah* maupun *shorfiyyah* dengan pendekatan aplikatif. Ia juga menyuguhkan fenomena 'illat dengan gaya bahasa yang sederhana agar dipahami pelajar sehinggu tidak membungungkan dan bertele-tele. Metode yang digunakan adalah metode tanya-jawab dalam menyajikan konten, dan ini belum pernah dilakukan oleh pendahulunya.

Kata Kunci: Ta'lil Nahwi, Asrar Al-Arabia, 'Illat Nahwiyyah

Abstract

The book "Asrār al-'Arabiyyah" is one of the most prominent books of Ibn al-Anbāri in Arabic Grammar. This book contains an applied aspect of the Arabic Grammatical Reason therefore we find it full of reasonings, and hardly any grammatical rule passes but he gives a reason. These reasonings are spread in all pages of the book. This research is divided into six parts: the author's biography, the purpose of the author in the introduction of the book, the author's method of grammatical reasoning, the author's method of presenting his ideas, the evidence of hearing these reasonings that used to present the arguments, and the opinion of the researcher in the book and the advantages from it. This research is from

library research and it depends on documents and books and does not depend on field materials. And the approach in which a descriptive approach is used, which is a method of studying scientific phenomena by doing a description, and then the researcher arrives at explanations it have clues that give the ability to set specific frameworks for the problem. The conclusion that can be learned from this book is distinguished from the other by that it is considered a comprehensive book for the investigations of Arabic grammar and morphology that deals with the explanation as an applied treatment. It provides the learner with a comprehensive presentation full of sequential explanations and a simplified exclusion from verbosity and lengthiness, and his approach is based on questions and answers in presenting the content, and this was not done by his predecessors before.

Keywords: Grammatical Reasoning, Asrār Al-'Arabiyyah, The Reasons of Grammatical

ملخص

يعد كتاب "أسرار العربية" أحد أبرز كتب ابن الأنباري في النحو. وقد تضمن هذا الكتاب جانبًا تطبيقيًّا في العلة النحوية ولذلك نجده مليئًا بالتعليلات ولا يكاد حكم نحوي يمر إلا ويعلل، وتنتشر هذه التعليلات في كل الصفحات. وقد جاء هذا البحث في ستة أجزاء، وهي: ترجمة المؤلف، وغرض المؤلف الذي يشيره في مقدمة الكتاب، ومنهج المؤلف في التعليل النحوي، وأسلوب المؤلف في عرض أفكاره، وشواهد سماع العلل التي تستخدم في تقديم الحجج، ورأي الباحث في الكتاب وأوجه الإفادة منه. وهذا البحث من البحوث المكتبية وهو يعتمد على الوثائق والكتب ولا يعتمد على المواد الميدانية. والمنهج الذي يُستخدم فيه منهج وصفي، وهو طريقة لدراسة الظواهر العلمية من خلال القيام بالوصف، ومن ثم وصل الباحث إلى التفسيرات لها دلائل تمنح القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة. والنتيجة التي يمكن المستفاد منه أن هذا الكتاب يتميز من الآخر بأنه يُعَد كتابًا جامعًا لمباحث النحو والصرف الذي يعالج التعليل معالجة تطبيقية. ويقدم للمتعلم عرضًا شاملًا مليئًا بالتعليلات المتتابعة ومبسطًا استبعادًا عن الإسهاب والتطويل، وأسلوبه قائم على الأسئلة والأجوبة في عرض المضمون، وهذا لم يكن يفعل سابقوه من قبل.

الكلمة الرئيسية: التعليل النحوي، أسرار العربية، العلل النحوية

المقدمة

العلة النحوية والصرفية قديمة في الفكر النحوي العربي، إذ اهتم بها النحاة منذ البدايات الأولى لنشأة النحو العربي، وهي جزء من مكونات نظرية النحو العربي، نشأت معه، وتطورت بتطوره، لذلك تُعدّ العلة من أهم المكونات في الفكر النحوي، فلا تكاد تجد قاعدة نحوية إلا وقد علّلها النحاة، وكذلك كل حكم نحوي يُعلَّل، وكل ظاهرة نحوية يبحث عن علتها. وهذا ما جعل كثيرين من غير العرب يشهدون للعقلية العربية، وجعل آخرين يتعجبون من وضع النحو العربي بتلك الصورة من الاكتمال في وقت مبكر.

العلة لغةً: المرض. وحدث يشغل صاحبه عن وجهه كأنّ تلك العلّة صارت شُغْلًا ثانيًا منعه عن شُغْله الأوّل. و(اعتلّ) أي مرض فهو (عليل)، ولا (أعلّك) اللّه أي لا أصابك (بعلّة)، و(اعتلّ) عليه بعلّة.[1]

والعلة اصطلاحًا هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه، وأيضًا هي عبارة عما يجب الحكم به معه.[2] وقيل إن العلة هي السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكمًا وتحقق في المقيس أيضًا فألحق به فأخذ حكمه.[3]

يعد ابن الأنباري من النحاة الذين اهتمون بالتعليل النحوي، وهذا قد يكون بسبب زمنه في مرحلة النضج والازدهار بالنسبة للعلة النحوية، وهذه المرحلة بدأت منذ القرن الرابع الهجري محاولات لوضع أُطُر منهجية نظرية لجوانب من نظرية النحو العربي، بالاعتماد على استقراء مادة النحو العربي بأبوابه، وأحكامه، ومسائله، وجزئياته في الكتب الأولى، ولا سيما كتاب سيبويه.

---

[1] الرازي، مختار الصحاح: 217

[2] الجرجاني، التعريفات: 201

[3] أبو المكارم، أصول التفكير النحوي: 108

منهج البحث

وهذا البحث من البحوث المكتبية وهو يعتمد على الوثائق والكتب ولا يعتمد على المواد الميدانية. والمنهج الذي يُستخدم فيه منهج وصفي، وهو طريقة لدراسة الظواهر العلمية من خلال القيام بالوصف، ومن ثم وصل الباحث إلى التفسيرات لها دلائل تمنح القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة. وتحقق هذا المنهج بالخطوات التالية: تجميع البيانات اللازمة وهو ظواهر التعليل من كتاب أسرار العربية لابن الأنباري، وتدوين الافتراضات والملاحظات، والاستعانة بالمراجع والمصادر الملائمة، وتصحيح ومعالجة المعلومات بطريقة دقيقة، وتفسير وتحليل النتائج بطريقة صحيحة، وإظهار الخلاصة والملاحظات عليه.

ترجمة المؤلف

هو عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن أبي السعادات عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد محمد بن الحسن بن سليمان، كني بأبي البركات ولقب بكمال الدين الأنباري النحوي. والأنباري نسبة إلى الأنبار، بلدة قديمة على الفرات. بينها وبين بغداد عشرة فراسخ. كان مولده في شهر ربيع الآخر من سنة 513 هـ، وتوفي في ليلة الجمعة تاسع شعبان 577 هـ. سكن بغداد من صباه إلى أن مات.[4]

الشيخ الصالح، صاحب التصانيف الحسنة المفيدة في النحو وغيره، وكان فاضلًا عالماً زاهدًا إمامًا ثقةً صدوقًا فقيهًا مناظرًا، غزير العلم. كان من الأئمة المشار إليهم في علم النحو، وتفقه على مذهب الشافعي على ابن الرزاز بالمدرسة النظامية، وأعاد بها الدرس بمدرسها. وقرأ النحو على النقيب أبي السعادات ابن

[4]القفطي، علي بن يوسف (624 هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة: 169/2-171. وابن خلكان، شمس الدين بن محمد بن أبي بكر (681 هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: 139/3-140. وابن كثير، إسماعيل بن عمر (774 هـ)، البداية والنهاية: 310/12. والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (911 هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: 86/2-88.

الشجري وغيره، ولم يكن ينتمي في النحو إلا إليه. وقرأ اللغة على الشيخ أبي منصور موهوب بن الخضر الجواليقي. وبرع في الآداب حتى صار شيخ وفته. وقال ابن كثير: "كان خشن العيش، ولا يقبل من أحد شيئًا، ولا من الخليفة، وكان يحضر نوبة الصوفية بدار الخلافة، ولا يقبل من جوائز الخليفة ولا فلسًا"[5]. واتجه في أواخر حياته إلى التصوف. ولعل الذي دفعه إلى ذلك الفساد الذي كان منتشرًا في المجتمع. إلا أنهم لما ذكروا ذلك عنه لم يصفوه ببدعة أو خلل في الاعتقاد، أو انحراف، أو غير ذلك من الأمور التي اتصف بها بعض الصوفية المبتدعين.[6]

على الرغم من مخالفة الأنباري للبصريين في بعض المسائل النحوية، فقد غلب عليه المذهب البصري، وظهر هذا واضحًا جليًّا في كتاب "الإنصاف" الذي حوى مئة وإحدى وعشرين مسألة وافق البصريين في أغلبها ولم يخالفهم إلا في تسع مسائل. أما مذهبه الفقهي فقد كان الشافعي المذهب، وبرع في الفقه الشافعي، وصنف فيه.[7]

غرض المؤلف

الفرق الأساسي بين كتاب "أسرار العربية" وكتابه الآخر "لمع الأدلة"، هو أن في "لمع الأدلة" يركز على العلة في الجانب النظري، يعني يبحث العلة كالركن من أركان القياس، إذ يقول: "ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلة، وحكم".[8] أما الذي يتضمنه كتاب "أسرار العربية" هو التعليل، أي يبحث في الجانب التطبيقي. هذا الغرض الذي يريده المؤلف من كتاب "أسرار العربية"، كما يشير إليه في المقدمة: "وبعدُ، فقد ذكرتُ في هذا الكتاب المرسوم بِـ"أسرار العربية" كثيرًا من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين، من البصريين

[5] البداية والنهاية: 310/12

[6] ترجمة المولف في أسرار العربية، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية دولة الكويت: 44

[7] ترجمة المولف في أسرار العربية، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية دولة الكويت: 41

[8] الأنباري. لمع الأدلة في أصول النحو: 93

والكوفيين، وصححتُ ما ذهبت إليه منها بما يحصل به شفاء الغليل، وأوضحتُ فساد ما عداه بواضح التعليل".[9]

منهج المؤلف في التعليل النحوي

بذل الأنباري جهودًا في التعليل من خلال هذا الكتاب. فكان عنده لكل ظاهرة علة ولكل حكم سبب، وهو يورد التعليلات بشكل متسلسل متتابع، فلا يتوقف عند تفسير ظاهرة ولا يعجز عن تعليل حكم. ويبدو أن المؤلف يحاول أن يستفيد من أنواع العلة التي وضعها سبقوه. في هذا الكتاب استخدم المؤلف كل أنواع العلة التي أوردها الزجاجي في "الإيضاح" دون أن ينص على أسمائها. حيث قال الزجاجي: "علل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية".[10]

فأما العلة التعليمية فهي علة ظاهرة قريبة المنال، قلما يحرص المشتغلون بهذا الفن على تسميتها أو تعيينها. وذلك لأنها ليست موضع اختلاف بين النحاة بل ليست موضع التباس حتى تحتاج إلى كشف وتبيين.[11] ولذلك نجد الأنباري يعرض هذه العلة في مواضع قليلة، من ذلك قوله في تعريف الفعل: "فإن قيل: فما حد الفعل؟ قيل: حد الفعل كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصَّل".[12]

وأما العلة القياسية هي العلة التي يكون فيها القياس سببًا في حمل كلام على آخر أو الحاق بناء بآخر لمشابهة بينهما.[13] وهذه العلة متوفرة في "أسرار العربية"، منها ما ذكره الأنباري في حمل إعراب جمع المؤنث السالم على إعراب جمع المذكر السالم في النصب، قال: "فإن قيل: فلِمَ حُمل النصب على الجر في

---

[9] أسرار العربية: 3

[10] الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. الإيضاح في علل النحو: 64

[11] علوش، جميل إبراهيم. ابن الأنباري وجهوده في النحو: 195

[12] أسرار العربية: 10

[13] ابن الأنباري وجهوده في النحو: 196

هذا الجمع؟ قيل: لأنه لما وجب حمْل النصب على الجر في جمع المذكر الذي هو الأصل، وجب أيضًا حمل النصب على الجر في جمع المؤنث الذي هو الفرع".[14]

والعلة الجدلية تتصل بالعلة التعليمية اتصالًا وثيقًا. ذلك إذا تجاوزت العلة التعليمية في الاستفسار والبحث فقد نفذت إلى العلة الجدلية. وأيضًا هذا الضرب من العلة النحوية كثير في "أسرار العربية" لا يمكن الإحاطة به.[15] وتظهر هذه العلة في الحديث عن المنادى المفرد المعرفة: "فلم كانت الحركة ضمة؟ قيل: لثلاثة أوجه، منها: أنه بني على الضم فرقًا بينه وبين المضاف... فبني على الضم لئلا يلتبس بالمضاف، لأن الضم لا يدخل المضاف".[16]

ولكن مع كثرة التعليلات في كتابه هذا، لم نجده يصرح بلفظ العلة في كثير من الأحيان إلا قليلًا، مثل في مسألة الاسم المنقوص الذي اتصل بـ"ال" إذ يقول: "وكان لك أيضًا في الوقف في حالة الرفع والجر إثبات الياء وحذفها، وإثباتها أجود الوجهين، لأن التنوين لا يجوز أن يثبت مع الألف واللام، فإذا زال **علة** اسقاط الياء".[17] والباقي يكتفي بأن يقول: "لأنه...، وذلك لأن..." وما أشبه ذلك من الألفاظ. هذا دليل على أن التعليل لك يكن غاية أخيرة ووحيدًا عند المؤلف، وإنما كان يجعله كأداة التفسير للمسائل النحوية وأحكامها.

وشأنه شأن سيبويه في ذلك، حيث يذكر سيبويه العلل التي يختارها بعقب الأحكام دون أن يشير إلى أن العلة في ذلك كذا وكذا... وأن العلة عنده لم ترد عنوانًا إلا في باب واحد فقط. وذلك لأنه كان يوجه عنايته للنحو نفسه. وهذا الأسلوب في التعليل كان معروفًا ومتبعًا حتى آخر القرن الثاني، ولا فرق في ذلك بين نحاة البصرة والكوفة على تفاوت بينهم في الأساليب، ثم ظهر في القرن الثالث

[14] أسرار العربية: 42

[15] ابن الأنباري وجهوده في النحو: 195

[16] أسرار العربية: 138

[17] أسرار العربية: 27

من عُني بالعلة من النحويين حتى باتت رديف الحكم النحوي[18] كما فعل الزجاجي (ت 337هـ) في كتابه "الإيضاح في علل النحو"، مثلًا في باب علة امتناع الأفعال من الخفض، حيث قال: "وكل **علة** تذكر بعد هذا امتناع الأفعال من الخفض، فإنما هي شرح هذه **العلة** وإيضاحها أو مولّدة منها، وليس فيها زيادة معنى بوجهه ولاسبب، ولا في مذهب البصريين ولا الكوفيين، وإنما أشرح لك قول سيبويه أولًا، ثم أعود لذكر باقي **العلل** إن شاء الله".[19]

أسلوب العرض

لم يستخدم الأنباري الأسلوب التقليدي لنقل أفكاره في كتابه "أسرار العربية" كما فعل سابقوه في ذكر الأبواب النحوية وتعاريفها والأمثلة والشواهد التي تدعمها. ولكنه عالج القضايا النحوية والصرفية بأسلوب السؤال والجواب وهو أسلوب تعليمي، كأن القارئ مخاطب من قبل المؤلف كي تكون مفهومة لدى القارئ.

وفي كثير من الأحيان، ضمّه مع أسلوب الجدل والحجاج المصحوبة بالتعليل لتقوية وجهة نظره في وضع الأدلة أو استنباط الأقيسة. مثلًا يقول في باب التثنية والجمع: "فإن قيل: هل النصب محمول على الجر، أو الجر محمول على النصب؟ قيل: النصب محمول على الجر، لأن دلالة الياء على الجر أشبه من دلالتها على النصب... فإن قيل: فلم حُمل النصب على الجر دون الرفع؟ قيل: لخمسة أوجه..."[20] فانظر إلى هذا الأسلوب استخدمه لكل وجه من الوجوه ولكل حكم من الأحكام الذي لم يكن أحد من أوائل البصريين أو الكوفيين يستخدم هذا الأسلوب الذي استخدمه... وفي هذا النوع من التعبير دليل على تأثر النحاة المتأخرين منذ انتشار العلوم الفقهية وعلم الكلام وظهور المترجمات كالعلوم

[18] المبارك، مازن. النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، بحث في نشأة النحو وتاريخ العلة النحوية ورصد لحركة التعليل وتطورها حتى القرن العاشر للهجرة: 67

[19] الإيضاح في علل النحو: 107

[20] أسرار العربية: 33

الفلسفية والمنطقية بهذا الأسلوب من الاحتجاج الذي لم يكن معروفًا في زمن النحاة حتى سيبويه... وهذا النوع مما سماه علماء الأصول "الاستدلال لأبطال علة الخصم".[21]

وفي تقديم الأفكار، يختار المؤلف المصطلحات سهولة الفهم ويبتعد عن الإسهاب ودائمًا يُتم كل أبواب بقوله: "فاعرفه تصب إن شاء الله". وكثيرًا نجد المؤلف حينما يبين علة الحكم يؤكدها بالدليل، مثل قوله: "فإن قيل: فلم لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل؟ قيل: لأن الفاعل تنزّل منْزلة الجزء من الكلمة، وهو الفعل. والدليل على ذلك من سبعة أوجه:...".[22] يبدو أن هذا كله جزء من جهوده لتحقيق الهدف الذي ذكره في المقدمة، حيث يقول: "ورجعت في ذلك كله إلى الدليل، وأعفيته من الإسهاب والتطويل وسهّلته على المتعلم غاية التسهيل، والله تعالى ينفع به، وهو حسبي ونعم الوكيل".[23]

شواهد علل السماع

وفي تقديم الحجج، لا يحتج المؤلف بالدلائل القياسية فحسب لتقوية علة الحكم، بل يستشهد أيضًا بالشواهد السماعية من القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والحديث الشريف، والأشعار، والأمثال. سنتحدث في هذا بإيجاز.

أما الاستشهاد بالقرآن الكريم أمر لا خلاف فيه بين النحاة، وكذلك الأنباري يتخذ آيات القرآن شاهدًا على تدعيم العلل النحوية حيث وجد خمس وتسعون آية في كتاب "أسرار العربية"، ومن ذلك قوله في باب العطف: "فإن قيل: فما الدليل على أن الواو تقتضي الجمع دون الترتيب؟ قيل: الدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [البقرة: الآية 58]، وقال

[21] الحديثي، خديجة. المدارس النحوية: 235

[22] أسرار العربية: 53

[23] أسرار العربية: 3

في موضع آخر: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: الآية 161] ولو كانت الواو تقتضي الترتيب لما جاز أن يتقدم في إحدى الآيتين ما يتأخر في الأخرى".[24]

وأيضًا اهتم المؤلف بالقراءات القرآنية في الاستشهاد، مثل قوله: "قال الله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ [سبأ: الآية 10]، و"الطير" بالرفع والنصب، فمن قرأ بالرفع حمله على اللفظ، ومن قرأ بالنصب حمله على الموضع".[25]

واستشهد أيضًا بالحديث النبوي الشريف ولكنه قليلًا جدًا، إذ بلغ في ثلاثة مواضع فقط، وهي:

أولًا، في باب الإعراب والبناء، إذ يقول: "إن قال قائل: لم سمي الإعراب إعرابًا والبناء بناءً؟ ...منه قوله صلى الله عليه وسلم: "الثيب تُعرب عن نفسها"[26] أي تبين وتوضح".[27]

ثانيًا، يستشهد أيضًا في إقامة بعض الظروف والحروف مقام الفعل، إذ يقول: "وأما قوله عليه السلام: "ومن لم يستطع منكم الباءة فعليه بالصوم، فإنه له وجاء"[28]."[29]

---

[24]أسرار العربية: 180

[25]أسرار العربية: 139

[26]حديث: "الثيب تعرب عن نفسها، والبكر رضاها صماتها"، صحيح المعنى، أخرجه أحمد (192/4)، وابن أبى شيبة فى "مسنده" أيضا (1/44/2)، وابن ماجه (1872)، والبيهقى (123/7).

[27]أسرار العربية: 15

[28]حديث: "يا معشر الشباب: من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء"، حديث صحيح، أخرجه البخارى (412/3)، ومسلم (128/4)، والنسائى (312/1 .313)، والترمذى (201/1)، وكذا الدارمى (132/2)، وابن الجارود (672)، والبيهقى (77/7)، وأحمد (424/1، 425، 432).

[29]أسرار العربية: 107

وثالثًا، حيث يقول: "وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في بعض مغازيه: "لتأخذوا مصافكم"[30] فدل على أن الأصل في "قم: لتقم، واذهب: لتذهب" إلا أنه لما كثر كلامهم، وجرى على ألسنتهم".[31]

أما الشواهد الشعرية قد بلغت مئة واثنين وثلاثين شاهدًا يوردها لإجازة ظاهرة نحوية، أو لبيان معاني بعض الكلمات أو لشرح بعض الشواهد. ومن أمثالها: "وأما "حاشا"... ذهب الكوفيون إلى أنه فعل... واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه: الوجه الأول: أنه يتصرف، والتصرف من خصائص الأفعال، قال النابغة:

ولا أرى فاعلًا في الناس يشبهه وما أحاشي من الأقوام من أحدِ[32]

ويستشهد أيضا بمثالين من الأمثال العربية، هما: الأول: "عسى الغوير أبؤسًا" ليدل على أن موضع "أن" وصلتها النصب، لأن القياس أن يقال: "عسى الغوير أن يبأس".[33] والثاني: "من يسمع يخل" دليل جواز الاقتصار على الفعل والفاعل.[34]

رأي الباحث في الكتاب وأوجه الإفادة منه

هذا الكتاب "أسرار العربية" ليس الكتاب الأول والوحيد الذي يبحث عن التعليل. إنما أول من وظف التعليل من علماء النحو القدماء هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117ه)، كما قال الأنباري: "إنه أول من علل النحو".[35] ثم جاء بعده الخليل بن أحمد الفراهيدي (175ه)، وسيبويه (180ه)، وابن

[30]لا أصل له بهذا اللفظ. قال الحافظ الزيلعي في "تخريج أحاديث الكشاف" (127/2) : "غريب". وقد بيّن الشيخ الألباني المقصود من قول الزيلعي "غريب" في "الضعيفة" (44/2) فقال: "وهذه عادته في الأحاديث التي تقع في "الهداية" ولا أصل لها، فيما كان من هذا النوع: غريب ".

[31]أسرار العربية: 190

[32]أسرار العربية: 127-128

[33]أسرار العربية: 82

[34]أسرار العربية: 99

[35] الأنباري. نزهة الألباء في طبياقت الأدباء: 27

السراج (316هـ)، والزجاجي (337هـ)، وابن جني (392هـ)، حتى وصلت إلينا هذا الكتاب الذي تخصص في التعليل للأنباري. وفي الواقع هذا الكتاب متصل بكتابه الآخر وهو "لمع الأدلة في أصول النحو"، حيث يعتبر تطبيقًا له.

ولكن هذا الكتاب يتميز من الآخر بأنه يُعَد كتابًا جامعًا لمباحث النحو والصرف الذي يعالج التعليل معالجة تطبيقية. ويقدم للمتعلم عرضًا شاملًا مليئًا بالتعليلات المتتابعة ومبسطًا استبعادًا عن الإسهاب والتطويل، وأسلوبه قائم على الأسئلة والأجوبة في عرض المضمون، وهذا لم يكن يفعل سابقوه من قبل. وقد وصف ابن خلكان هذا الكتاب بقوله: "وهو سهل المأخذ كثير الفائدة".[36]

رغم هذا كله، فلا يخلو عمل البشر من النقصان، فقد لاحظنا عليه بعض الملاحظات:

أ) احتوى الكتاب على المقدمة، والمحتوى، وفهرس المحتوى فقط، دون التمهيد، والمراجع، والفهارس الأخرى أو المرفقات.

ب) المؤلف لا يستعمل الحواشي لإضاءة بعض المواضع، أو لتذكير مرجع الاقتباس، أو تخريج الشواهد الحديثية، أو مصدر الشواهد الشعرية.

ج) يرتب المؤلف أبواب الكتاب كما فعل سابقوه: باب الكلِم، وباب الإعراب، وباب المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والتوابع، والمجزومات، والمسائل الأخرى. إذن ليس المؤلف مبتدعًا في هذا المجال.

د) أحيانًا يرجّح المؤلف أحد الأقوال، وأحيانًا لم يرجحه ويتركه.

مثلًا، في أصل لفظ "الاسم": "فإن قيل: لم سمي الاسم اسمًا؟ اختلف فيه النحويون، فذهب البصريون إلى أن الأصل فيه "سمو"... وذهب الكوفيون إلى أن الأصل فيه "وِسمٌ"... والصحيح ما ذهب إليه البصريون. وما ذهب إليه

[36] وفيات الأعيان: 139/3

الكوفيون، وإن كان صحيحًا من جهة المعنى، إلا أنه فاسد من جهة التصريف".[37]

أما في مسألة أعرف المعارف لم يرجحه ويسكت عنه: "فإن قيل: فما أعرف هذه المعارف؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك. فذهب بعضهم إلى أن السم المضمر أعرف المعارف، ثم الاسم العلم، ثم الاسم المبهم، ثم ما فيه الألف واللام... وهو قول سيبويه. وذهب بعضهم إلى أن الاسم المبهم أعرف المعارف، ثم المضمر، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام، وهو قول أبي بكر بن السراج. وذهب آخرون إلى أن أعرف المعارف الاسم العلم،... ثم المضمر، ثم المبهم، ثم ما فيه الألف واللام، وهو قول لأبي سعيد السيرافي".[38]

الخاتمة

بذل الأنباري جهودًا في التعليل من خلال هذا الكتاب. فكان عنده لكل ظاهرة علة ولكل حكم سبب، وهو يورد التعليلات بشكل متسلسل متتابع. والذي يتميز من الآخر بأنه يُعَد كتابًا جامعًا لمباحث النحو والصرف الذي يعالج التعليل معالجة تطبيقية. ويقدم للمتعلم عرضًا شاملًا مليئًا بالتعليلات المتتابعة ومبسطًا استبعادًا عن الإسهاب والتطويل، وأسلوبه قائم على الأسئلة والأجوبة في عرض المضمون، وهذا لم يكن يفعل سابقوه من قبل.

وفي تقديم الحجج، لا يحتج المؤلف بالدلائل القياسية فحسب لتقوية علة الحكم، بل يستشهد أيضًا بالشواهد السماعية من القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والحديث الشريف، والأشعار، والأمثال.

رغم أن هذا الكتاب لا يخلو من النقصان، ومن الملاحظات له: الكتاب لا يحتوي على التمهيد، والمراجع، والفهارس الأخرى أو المرفقات؛ وما عنده الحواشي للإضاءة أو لتذكير مرجع الاقتباس، أو تخريج الشواهد الحديثية، أو

[37] أسرار العربية: 5-6

[38] أسرار العربية: 206-207

مصدر الشواهد الشعرية؛ وترتيب الأبواب على الترتيب التقليدي؛ وأحيانًا يرجّح المؤلف أحد الأقوال، وأحيانًا لم يرجحه ويتركه.

المراجع

ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. 1436. *أسرار العربية*. (ط.1). القاهرة: دار ابن الجوزي.

ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. 1391. *لمع الأدلة في أصول النحو*. (ط.2). بيروت: دار الفكر.

ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. 1405. *نزهة الألباء في طبياقت الأدباء*. (ط.3). الأردن: مكتبة المنار.

الحديثي، خديجة. 1422. *المدارس النحوية*. (ط.3). الأردن: دار الأمل.

ابن خلكان، شمس الدين بن محمد بن أبي بكر. د.س. *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*. (د.ط.). بيروت: دار صادر.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر. 1412. *البداية والنهاية*. (د.ط.). بيروت: دار المعارف.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. 1406. *الإيضاح في علل النحو*. (ط.5). بيروت: دار النفائس.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. 1384. *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*. (ط.1). عيسى البابي الحلبي.

علوش، جميل إبراهيم. 1977. *ابن الأنباري وجهوده في النحو*. رسالة دكتوراه. (د.ط.). بيروت: جامعة القديس يوسف.

القفطي، علي بن يوسف. 1406. *إنباه الرواة على أنباه النحاة*. (ط.1). بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

المبارك، مازن. 1981. *النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، بحث في نشأة النحو وتاريخ العلة النحوية ورصد لحركة التعليل وتطورها حتى القرن العاشر للهجرة*. (ط.3). بيروت: دار الفكر.